

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 28-03-2007 العدد : 16044

الصفحات : 21 المسلسل : 127

ملف صحفي

الرياض
٢٨ - ٢٩ مارس ٢٠٠٧



المبادرات السعودية استراتيجيتها وأثرها على قرارات القمم العربية

في سلام .

● ضمان تنفيذ هذه المبادئ من قبل الأمم المتحدة أو بعض الدول الكبرى فيما . ويتحقق المشروع بشروط ثلاثة هي :

1- وقف الدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل .

2- وضع حد للغطرسة الإسرائيلية .

3- التسليم بأن الدور الفلسطيني أساس في التسوية .

واستمدت تلك المبادرة أهميتها باعتبارها أول مبادرة عربية للسلام تحوز على إعجاب الكثير من قادة العالم ، وأيضاً لما قدمته من لبلل دأبع على أن العرب دعاة سلم وليسوا دعاة حرب وإرهاب ، إلى جانب ما أكدته على امتلاك المملكة لقوة التحريك والتأثير في عالمها العربي بما يخدم قضايا أممتها ويحقق مصالحها ويؤكد حقوقها .

وقد لقيت المبادرة تجاوباً وقبولاً من القادة العرب ، وقوبلت بالترحيب من قبل قمة فاس العربية (١٩٨٢) التي أقرتها لتصبح بذلك مبادرة عربية تحت مسمى «المشروع العربي للسلام» الذي نص بدوره على ٨ نقاط رئيسة تعكس في مجملها المبادئ التي تقدم بها الملك فهد بن عبد العزيز في مبادرته الشهيرة ، وذلك على النحو التالي

● انسحاب القوات الصهيونية من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس

قراءة / إبراهيم عباس

الإيمان بعدالة القضية الفلسطينية وشرعية حقوق الشعب الفلسطيني ظل يشكل ركيزة هامة في السياسة السعودية منذ عهد القائد المؤسس الملك عبد العزيز - يرحمه الله - حتى الوقت الراهن . وقد عبرت المملكة عن هذا التوجه من خلال ما بذلته ، وما تبذله - من جهد سياسي ودبلوماسي ودعم مادي ومعنوي للقضية وللشعب الفلسطيني لم يتوقف عبر المراحل التاريخية للقضية .

وحيث سخرت إمكاناتها المادية وثقلها السياسي للوقوف إلى جانب القرار الفلسطيني في السلم كما في الحرب ، والانتصاح لعدالة هذه القضية وإقرار الحق الفلسطيني على كافة المنابر الإقليمية والدولية ، وعلى رأسها الجامعة العربية والأمم المتحدة .

ومن هنا قدم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز مبادرته المعروفة باسم مبادرة الملك فهد للسلام ، التي أطلقها - يرحمه الله - في السابع من أغسطس ١٩٨١ وكان حينذاك ولياً للعهد . وحيث نصت تلك المبادرة على ثمانية مبادئ كروية شاملة لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط :

● انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية

● إزالة المستعمرات التي أقامتها الدولة العبرية في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ .

● ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .

● تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض لكل من لا يرغب في العودة وهو ما نص عليه القرار الأممي ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٨ .

● وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة انتقالية .

● قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف .

● الاعتراف بحق كل دول المنطقة بالعيش

يملكه من جهوه . كذلك أيدت المملكة اتفاقية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين إنطلاقاً من مبدأ تأييد القرار الفلسطيني والموافقة على ما يوافق عليه الفلسطينيون فيما يتعلق بقضيتهم . ولعله من اللافت أن كلتا المبادرتين السعوديتين للسلام قدمهما خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - يرحمه الله - وخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - يحفظه الله - وكان كلاهما ولياً للعهد. وإن كلتا المبادرتين حازتا على الإجماع العربي وساهمتا إلى حد بعيد في جمع كلمة العرب باتفاقيهم الجماعي هذا على رؤية المملكة لحل هذا الصراع الطويل على أسس واضحة تستند إلى قرارات ومبادئ الشرعية الدولية .

مبادرة السلام العربية

تبنت القمة العربية الرابعة عشرة التي انعقدت في بيروت يومي الأربعاء والخميس ٢٧ و ٢٨ آذار / مارس ٢٠٠٢ بمبادرة السلام السعودية (مبادرة ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز حينذاك) لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي وأصدرتها في نص منفصل عن البيان الختامي تحت عنوان « مبادرة السلام العربية، قرأه أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى في مؤتمر صحافي عقد الخميس بعد اختتام أعمال القمة وتضمن الآتي :

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته الرابعة عشرة -إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية،

العربية.

● إزالة المستعمرات التي أقامتها الدولة العبرية بعد عام ١٩٤٧ في الأراضي العربية .

● ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لكافة الأديان في الأماكن المقدسة .

● تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية والثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة م.ت.ف. ممثلته الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة .

● تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر .

● قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.

● يضع مجلس الأمن ضمانات بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة .

● يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

واعتبر المراقبون أن المبادرة وحدت العرب مرة أخرى حول رؤية واحدة مشتركة لتثبيت أن مؤتمرات القمة العربية يمكن أن تكون أداة فاعلة لتعمل العربي المشترك .

جهود متواصلة

لم يتوقف الجهد السعودي عند هذه المبادرة ، بل ظل يتواصل في عائلته عبر مسيرة طويلة كان من أبرزها دعم المملكة لمؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في العاصمة الإسبانية عام ١٩٩١ بمبادرة من الوفد الأنشطته وتلبيها لكافة العقبات التي وقعت في طريق انعقاده من خلال تكليفه - يرحمه الله - للأمير بندر بن سلطان ، السفير السعودي في واشنطن حينذاك للعمل على إنجاح المؤتمر بكل ما

أ- اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

٤- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية للضفة.

٥- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعا إلى قبول هذه المبادرة المبنية أعلاه حماية لفرص السلام وحققا للدهاء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

٦- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

٧- يحث المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعماً على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

ولعل أهم ما أمكن استخلاصه بصدد تلك المبادرة أنها شكلت العامل الأساس في إنجاح قمة بيروت العربية عندما وحدت الموقف العربي مجدداً حول المبادرة السعودية التي أصبحت منذ تلك القمة مبادرة عربية وإحدى المرجعيات الرئيسية لعملية السلام في الشرق الأوسط .

محاولات فاشلة

رغم توقع بعض العراقيين بأن تعاد قراءة

ويستوجب التزاما مقابلا تؤكد إسرائيل في هذا الصدد.

- وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته داعياً إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل.

- وإنطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف.

١- يحث المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجتهد للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.

٢- كما يطالبها القيام بما يلي:

أ- الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ج- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو (حزيران) في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

٣- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

وتأكد نبات الموقف العربي في قمة الرياض إزاء المبادرة العربية للسلام بعد اختتام وزراء الخارجية العرب اجتماعاتهم الأحد ٢٠٠٧/٣/٤ بالقاهرة بالتأكيد على رفض إجراء أي تعديلات على مبادرة السلام العربية ، وهو ما اتضح في تصريحات الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى ووزير الخارجية السعودي سمو الأمير سعود الفيصل . فقد صرح موسى في المؤتمر الصحفي الذي أعقب الاجتماع بأن المبادرة العربية للسلام ليست مطروحة للتعديل أو للتغيير ، ونحن لسنا في وارد أن نسعد هذا أو ذلك ، كما أكد سمو وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل على أن تلك المبادرة بتبني قمة بيروت العربية لها عام ٢٠٠٢ لم تعد مبادرة سعودية ، في إشارة إلى أن أي تغيير أو تعديل في بنيتها يعتبر مسؤولية عربية مشتركة ونتيجة لقرار عربي موحد .

وكان موسى قد ذكر في كلمته الافتتاحية أمام الاجتماع الذي حضره ١٨ وزيراً عربياً بأن المبادرة العربية تعبر عن إجماع عربي ولا سبيل إلى هزّه أو إلى إعادة النظر في مضمون المبادرة أو ضياعها خاصة وإننا فهِمنا أن المطلوب من فكرة تعديل المبادرة هو إلغاء الإشارة إلى الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران- يونيو ١٩٦٧ وإلغاء أو طمس البند الخاص باللاجئين، مضيفاً أن أي التفاف حول المبادرة العربية أو محاولة تضييقها سيشكل

المبادرة العربية للسلام في القمة العربية في الرياض في ضوء التطورات الجديدة التي تشهدها المنطقة، فإن غالبيتهم يستبعد إجراء أي تعديل على نص المبادرة التي أقرتها قمة بيروت العربية في مارس ٢٠٠٢ . وكانت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية قد ذكرت في عددها الصادر الجمعة ٢٠٠٧/٣/٢ عن مصادر سياسية إسرائيلية أن إسرائيل تتوقع أن توافق الدول العربية على صيغة معدلة لمبادرة السلام في القمة ، مضيفاً أنها تترك وجود نية لتطوير المبادرة لعرض اقتراحات أفضل تتعلق بالالتفاف على نص حق العودة للاجئين الفلسطينيين بالمبادرة العربية التي قدمت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ م.

ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية إسرائيلية قولها : ' إن إسرائيل تريد أساساً تلبية' البند المتعلق باللاجئين في المبادرة العربية، حيث أن النص الحالي يطالب بتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين للعودة إلى الأماكن التي هجروا منها في داخل إسرائيل' ، الأمر الذي ترفضه إسرائيل جملة وتفصيلاً.

وكانت سيسي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية قد عرضت الخميس ٢٠٠٧/٣/١ ، مطالب إسرائيل من القمة العربية القادمة وقالت : ' إن إسرائيل تعارض بند اللاجئين الذي أدخل على المبادرة في قمة بيروت في العام ٢٠٠٢ ، حيث قالت في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي -اللقناة العاشرة- : ' أنه من المتوقع عقد قمة جديدة ومن المهم أن يعرفوا ما نعتبره خطأ أحمر' . وأفادت ليفني أن بند اللاجئين في المبادرة العربية التي قدمتها السعودية ينص على عدم توطينهم في أماكن توأجدهم، وأنه يجب إيجاد حل عادل ومتفق عليه بموجب القرار ١٩٤ الذي ينص على حقهم في العودة إلى بيوتهم. وكانت ليفني قد صرحت يوم الخميس الأول من مارس في مقابلة مع صحيفة 'الأيام' الفلسطينية أن إسرائيل لن توافق على مبادرة السلام العربية بصيغتها الحالية ما لم يتم تعديلها .

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس بوش سبق وأن أعلن في البيت الأبيض في ١٢/٢/٢٠٠٢ أن من مصلحة إسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة وأنها شرك ، أي إسرائيل ، أنه يتعين عليها أن لا تتخذ قرارات تجعل من الصعب قيام تلك الدولة. وينظر المراقبون إلى (المبادرة) باعتبارها من أكثر المبادرات الدولية قبولاً من حيث المنطقية والمشروعية والعدالة في حسم الصراع العربي الإسرائيلي ووضع نهاية له ، وهو ما يجعل إعادة تسويق وتفعيل المبادرة وتدويلها دون أي تعديل ضمن أبرز الملفات التي تفرض نفسها بقوة أمام قمة الرياض العربية كأساس لعودة الاستقرار في المنطقة ، وحيث بات من الواضح أن إعادة إطلاق المبادرة وتفعيلها في إطار القمة ومن خلال التضامن العربي يحتل مركز الصدارة في أجندة قمة الرياض ، وحيث جرى تسويق المبادرة بالفعل قبيل انعقاد القمة على إثر اللقاء الذي جمع بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والملك عبد الله الثاني في الرياض قبل زيارة العاهل الأردني للولايات المتحدة ، وحيث اعتبر أن الملك عبد الله الثاني نجح بشكل كبير في إقناع الكونغرس الأمريكي بمجلسه وحزبيه خلال زيارته بأهمية تلك المبادرة عندما ألقى خطابه أمام الأعضاء الذين أصغوا بعناية واهتمام إلى ذلك الخطاب الهام ، وعلى الأخص في الجزء منه الذي تطرق إلى المبادرة العربية للسلام .

خطأ استراتيجياً قاتل يضر بالقضية الفلسطينية ضرراً كبيراً كما سيؤثر سلباً على الحركة العربية السياسية وعلى فرص التحرك نحو سلام عادل في الشرق الأوسط.

ولانتزال المبادرة العربية للسلام تمثل في نظر العديد من المراقبين الخيار العربي الذي لا بد من دعمه والحد الذي لا يمكن قبول سقف أدنى منه . وتجدر الإشارة أن كافة القمم العربية التي أعقبت قمة بيروت العربية أعادت التأكيد على دعم وتأييد المبادرة العربية ، وهو ما يدفع مؤتمر القمة العربية القادم بالرياض إلى التمسك بالمبادرة ورفض أي محاولة للانعكاف عليها أو حولها لأن أي محاولة لتعديل أو تحوير أو اجتزاء المبادرة وحثت أي طرف من الأطراف ، سيجعل من المستحيل توفير تأييد عربي يرقى إلى مستوى الإجماع الذي حدث في قمة بيروت.

ويبدى المراقبون دهشتهم من رفض إسرائيل للمبادرة العربية بالرغم من استناد هذه المبادرة على قرارات ومبادئ الشرعية الدولية وبما تتيجته من التطبيع العربي الشامل مع تل أبيب مقابل الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ بما في ذلك الجولان والقدس العربية، وبالرغم أيضاً من مبادرة المجتمع الدولي - بما في ذلك الإتحاد الأوروبي وروسيا - لها باعتبارها المحرك الوحيد المقام حالياً فيما يبدو لتعزيز السلام في الشرق الأوسط ، على حد وصف الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر.

كما يبدي المراقبون دهشتهم من تردد الإدارة الأمريكية حتى الآن في الإعلان عن موقف واضح وصريح من المبادرة بالرغم من تضمينها في خريطة الطريق ، وبالرغم أيضاً من تماشيها مع دعوة الرئيس الأمريكي إسرائيل للقبول بالدولة الفلسطينية ، وهو ما تنص عليه المبادرة .